

قضية

غالبيتها أبقّت على أسعارها ووضّقت سعر الصرف الرسمي

«بلفة» أول أيار تزيد أرباح شركات التأمين

غالبية شركات التأمين أبقّت على أسعارها ووضّقت سعر الصرف الرسمي للدولار، ولم تأخذ باقتراح جمعية شركات الضمان استيفاء الأقساط السنوية للوالص، بعد أول أيار الجاري، بالعملة الأجنبية، أو ما يوازيها باليرة بسعر صرف السوف، الذخر الذي أثاره الاقتراح بين الزبائن دحض بهؤلاء، أنه تسديد قيمة بوالصهم سريعاً، قبل أن يتبين أنهم تعرضوا لـ «البلف» من الشركات التي تحقّق وضراكمبيراضي «زمت كورونا»!



انسحرت تكاليف التأمين في ظلّ التمنية وتراجعت عدد السيارات في الشوارع (مروان بو حيدر)

في الناتج المحلي، فإن هذه التكاليف، في ظل أزمة «كورونا»، لا تزيد على 20% من هذا المبلغ، بحسب تأكيدات خبراء في التأمين تحدثت إليهم «الأخبار». بهذا المعنى، فإن شركات التأمين تحقّق أرباحاً من هذا الوفر تصل إلى نحو 2.4 مليار ليرة يومياً. انسحار التكاليف التأمينية سببه التدابير التي رافقت حال التعمّنة، وأدت إلى تراجع عدد السيارات في الشوارع، وكذلك الانخفاض الكبير

التكاليف التي تراجعت في زمن «كورونا»، إلى نحو 80%

في ظل أزمة «كورونا»، لا تزيد على 20% من هذا المبلغ، بحسب تأكيدات خبراء في التأمين تحدثت إليهم «الأخبار». بهذا المعنى، فإن شركات التأمين تحقّق أرباحاً من هذا الوفر تصل إلى نحو 2.4 مليار ليرة يومياً. انسحار التكاليف التأمينية سببه التدابير التي رافقت حال التعمّنة، وأدت إلى تراجع عدد السيارات في الشوارع، وكذلك الانخفاض الكبير

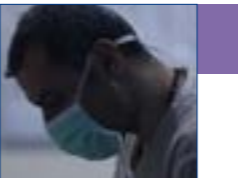
التوزيع الذي تأخر شهوراً، بسبب استهتار المجلس البلدي في توفير الأوراق المطلوبة وخلافات حول الأئنة السنائية، الأمر الذي لا يزال يرفضه عبتاني بحجة أن البلدية لا يمكنها أن تصرف كل أموالها على المساعدات، علماً بأن قيمة المشروع الذي سيجري على مرحلتين لا تتعدى ثمانية

الصاروخي في أسعار السلع الغذائية. بلدية بيروت لدى مصرف لبنان الى 859 مليار ليرة «لا تتقاضى عليها البلدية أي فوائد، وقد خسر الكثير من عتباتي بحجة أن البلدية لا يمكنها أن تصرف كل أموالها على المساعدات، علماً بأن قيمة المشروع الذي سيجري على مرحلتين لا تتعدى ثمانية



(مروان بو حيدر)

الحدث



عداد كورونا إلى 961 إصابة

الخطر باقٍ.. وأزمة المستلزمات الطبية تتمدّد

7 إصابات جديدة سجّلها عداد كورونا أمس، ليرفع العدد الإجمالي للإصابات إلى 961. صحیح ان الرقم الذي سجّل يطمئن لناحية انخفاضه عن الأيام الماضية، إلا ان ما يقلق فيه هو ان اعداد المصابين من المقیمین كانت اعلى من اعداد الوافدين، ما يسقط الرهان على وعي الناس، فيما تزداد أزمة المستلزمات الطبية حدّة مع استمرار

رأجناً حمية

الأرقام الضئيلة التي سجّلها عداد كورونا، أمس، لا تعني بالضرورة أن الأمور على ما يرام، فإنخفاض أعداد الإصابات عن الأيام الماضية إلى 7 فقط، لا يعني أن الفيروس إلى تراجع، وإنما يتعلّق الأمر بعدد الفحوصات التي أجريت خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية. أضف إلى ذلك أن حال الوباء في البلاد، اليوم، يتأرجح بين مدّ وجزر، من دون أن يعطى أية مؤشرات إيجابية إلى الآن تشير إلى اقتراح السداد وفق سعر الصرف غير الرسمي، وخصوصاً أن الكلفة الاستشفائية لم ترتفع لأن تسعيرة المستشفيات والأدوية ما زالت على حالها، إضافة إلى أن الشركات لم ترفع رواتب موظفيها، إن لم تكن قد خفضتها كما هي حال بقية القطاعات، مع الإشارة إلى أن هذه الشركات لا تزال تدفع الضرائب والرسوم المطبوعة عن العقود وفق سعر الصرف الرسمي. الوضع «بلطف» الأول من أيار زادت أرباح شركات التأمين، وساعدت عدداً كبيراً من الوسطاء على اجتياز علاجهم عبر الضغط لتسديد الأقساط قبل مطلع هذا الشهر، وفق شروط تناسب الوسيط الذي بات بمقدوره المريحة في سوق الصرافة بواسطة الأموال المقبوضة. هذه الممارسات تضاف إلى سجل الوسطاء في التأمين الإلزامي الذين يحققون سنة بعد أخرى عموماً طائلة تفوق الـ 45 مليار ليرة (أي ما يزيد على 42% من حجم الأموال التي يدفعها المواطنون لهذا التأمين)، كان يجب أن تُخصّص لدفع التكاليف الطبية بدل إحالة مصابي حوادث الطرق إلى وزارة الصحة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بطرق غير قانونية.

وبحسب تقرير وزارة الصحة العامة، أمس، سجّلت 7 إصابات جديدة، كان الالاف فيها هو رجحان الكفة للمصابين المحليين (4) مقابل الوافدين (3). وبحسب المصادر، فإن اثنتين من الإصابات التي سجلت في صفوف المقیمین تعودان لشخصين خالطا أحد الوافدين، فيما الحالتان المتبقّتان مجهولتا المصدر وتعمل الوزارة على تتبعهما. وفي انتظار معرفة مصيرهما، يواصل عداد كورونا صعوده، حيث بلغ عدد الحالات الإيجابية المخبّئة إلى الآن 921 حالة، توزعت ما بين 811 إصابة من المقیمین و150 أخرى من الوافدين. وقد شفي منها 251 حالة، فيما يستقر عداد الوفيات عند 26. وعلى هذا الأساس، يصبح العدد الفعلي للإصابات 684 حالة، منها 629 حالة تتابع في الحجر المنزلي، فيما احتاجت 55 حالة إلى الاستشفاء (51 حالة متوسطة و4 حالات في العناية الفائقة).

تعمّت المصارف واهتماعها عن فتح الاعتمادات لاستيراد المستلزمات مستمر

في غضون ذلك، حطت أمس في مطار بيروت الدولي 6 طائرات تحمل على متنها عائدین من بلدان الأغرّاب، 3 منها من المملكة العربية السعودية (الرياض وجدة والدمام)، فيما توزّعت الطائرات الثلاث المتبقية بين أبو ظبي ودبي وباريس. وقد أجريت فحوصات الـ PCR للعائدين في المطار، وجرى بعدها حجرهم إلى حين صدور النتائج اليوم لتقرير مصيرهم. لا يزال الخطر ماثلاً، هذا ما تقوله المصادر في وزارة الصحة. ليس فقط بسبب العائدين، وإنما أيضاً للمقيمين حصّة من السبب، إذ ورغم قرار تمديد التعمّلة العامة إلى الثامن من حزيران المقبل، يصن الكثير من المواطنين على التنقل بلا احترام لإجراءات الوقاية والسلامة العامة، كان شيئاً لم يحدث. وهو ما يخبّث يوماً بعد آخر أن خيار الرهان على وعي الناس ليس صائباً ومن

ومعالجتها»، مؤكداً في الوقت نفسه أن «مسار رفع الجاهزية اليوم هو من أهم النقاط لكسب الوقت في هذه المرحلة، التي تتطلب منا حماية المجتمع اللبناني والمجتمعات المقیمة والضيوف». الوقت الذي كان فيه من المفترض أن يبلغ عداد الاستيراد 180 مليون دولار أميركي خلال تسعة أشهر، «استوردنا بما قيمته 38 مليون دولار». وأشارت إلى أن التجمع اتفق مع وزير الصحة على إعداد مشروع «على الواقع المسوي الذي يعيشه أهل القطاع والذي يؤثر بدوره على القطاع الطبي والاستشفائي ككل»، بحسب ممثلة التجمع سلمى عاصي تلك الأزمة التي يزيدها تعنّت المصارف وامتناعها عن فتح السوق وصل إلى حدود 4500 ليرة،

الكثير من المستوردين عن استيراد ما يلزم بسبب أزمة الدولار. وفي هذا الإطار، أشارت عاصي إلى أن هذا الواقع «بات يفرّض علينا التقنين في المواد المستوردة وحصرها بالأساسيات». ولجّحت إلى أنه في الوقت الذي كان فيه من المفترض أن يبلغ عداد الاستيراد 180 مليون دولار أميركي خلال تسعة أشهر، «استوردنا بما قيمته 38 مليون دولار». وأشارت إلى أن التجمع اتفق مع وزير الصحة على إعداد مشروع «على الواقع المسوي الذي يعيشه أهل القطاع والذي يؤثر بدوره على القطاع الطبي والاستشفائي ككل»، بحسب ممثلة التجمع سلمى عاصي تلك الأزمة التي يزيدها تعنّت المصارف وامتناعها عن فتح السوق وصل إلى حدود 4500 ليرة،



(فهد ب)

تبعات «كورونا» تهدّد تماسك الاتحاد الأوروبي

انتهت مفووضة الاتحاد الأوروبي للتماسك والإصلاحات، إليسا فيريرا، من نتائج عكسية للقرارات التي اتخذها بعض الدول لتقليص تبعات تفشّي الوباء. وحذّرت، أمس، من أن القرارات التي اتخذت على عجل للجم الأزمة الناجمة عن «كورونا» تهدّد تماسك الاتحاد، وتعقّق الخلاف بين دول شمال القارة وجنوبها، في وقت يلجأ فيه بعض الدول إلى اعتماد مقاربتة الخاصة على أراضيه، الأمر الذي يرى فيه البعض أنه سيسهم في تعميق الخلافات، بالنظر إلى التفرّد في معالجة المشكلة.

وفي وقت تسعى فيه الدول الأوروبية إلى التخصّص للائحة الاقتصادية الناجمة عن تفشّي وباء «كوفيد-19» الذي أغرق القارة في ركود تاريخي، وأودى بحياة أكثر من 315 ألف شخص في العالم، وعندما تتنافس هذه الشركات في

السوق الداخلية تتميّن بتفوّق تام على الشركات الأخرى». وأوضحت أنه «إذا أردتم القياس، فإن المبلغ الإجمالي للمساعدات الحكومية التي منحتها الدول الأعضاء الأكثر نفوذاً لشركاتها الخاصة، يوازي إجمالي الناتج الداخلي

لنحو 16 بلداً عضواً معاً». وشددت على أن «علينا معالجة حالة من عدم التوازن التام تسمح لبعض الشركات بالسيطرة وشراء الشركات الأخرى كافة، لأنها أصبحت ضعيفة جداً، وحتى مفلسة. نواجه وضعاً خطيراً جداً». وفي حين لا تشكك المفوضة الأوروبية في القرارات التي اتخذت لتسهيل تقديم هذه المساعدات، «لأنها كانت ضرورية»، إلا أنها تدعو إلى إعادة التوازن، حيث قالت: «نحن بحاجة إلى سوق كبرى عملائية لإنتاج النهوض الاقتصادي». وأضافت: «إن كان نصف دول الاتحاد يشهد ركوداً فهذا أمر خطير للغاية، لا يمكن للسوق الداخلية أن تعمل بشكل سليم. وكذلك الأمر بالنسبة إلى اليورو». وتابعت: «نصف صادرات مجموعة الدول المقتصدّة التي

(الأخبار، أ ف ب)